نَظَرِيَّة ضَمِير الفاعِلِ مَعَ الفِعْلِ
في النَّحْوِ العَرَبيِّ

الدكتور
سعود بن عبيدالله بن عابد الصاعدي
الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف بكليّة اللغة العربيّة بجامعة أم القرى
soassaedi@uqu.edu.sa

subject pronoun theory with verb in the Arabic grammar

Saud bin Obaidullah bin Abed Al-Saedi
Assistant Professor, Department of Language, Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University

المستخلص

يقومُ البحثُ على تقديم قراءةٍ جديدةٍ ، ومن زاويةٍ مُختلفةٍ فريدةٍ، حولَ اكتِشافِ الأحكامِ اللفظيّةِ الواجبةِ ، والمُلتزَمةِ في ضميرِ الفاعِلِ معَ الفعلِ المُسنَدِ إليه . وقد بدأَ البحثُ بتمهيدٍ بيَّنَ فيه الباحثُ مفهومَ النَّظريَّةِ ، ومفهومَ الضَّميرِ ، واعتنى بذِكْرِ مُصطلحاتِ الضميرِ المُترادِفةِ ، والغَرَضَ من الإضمارِ في اللغةِ العربيَّةِ ، ثُمَّ خَتَمَ تمهيدَه بالحديثِ عن مُفَسِّراتِ الضَّميرِ رُتْبةً وعدداً و جِنْساً ، وقد أنشأَ لبيانِ تلكَ المُفَسِّراتِ جداولَ توضيحيَّةً فريدةً .

ويقومُ البحثُ على بيانِ مدى التزامِ ضميرِ الفاعلِ بتلك الأحكامِ الحتْمِيَّةِ ، داخلَ التراكيبِ الفصيحةِ العربيَّةِ ، عنْدَ إسنادِ أفعالِهِ الثلاثةِ إليه . وقد اصطَلَحَ البحثُ على تَسميةِ تلكَ الأحكامِ الإلزاميَّةِ عناصرَ النَّظريَّةِ ، فوَجَدَها سَبْعةً عَدّاً وحَصْراً .

وقد توصَّلَ البحثُ إلى بعضِ النتائجِ منها : أنَّ ستاً من تلكَ الأحكامِ والعناصرِ قد تَفرَّدَ بها ضميرُ الفاعلِ دونَ سائرِ الضَّمائرِ ، و أنَّ إسنادَ ضميرِ الفاعِلِ إلى الفعلِ في الاستعمالِ العربيِّ يَسيرُ وَفْقَ نِظامٍ لُغويٍّ تركيبيٍّ مُنضَبِطٍ غايةَ الانضباطِ ، ومُنتظِمٍ غايةَ الانتِظامِ ؛ فاسْتَحقَّ ذلكَ النِّظامُ أنْ يَنطَلِقَ عليه مُسمَّى النَّظريَّةِ .

الكلماتُ المُفتاحيَّةُ : الضَّميرُ البارزُ ، الضَّميرُ المُختفي ، مُفَسِّرُ الضميرِ ، عناصرُ النَّظريَّة .

Abstract

The research is based on presenting a new reading from a different and unique angle about the discovery of the obligatory and committed verbal provisions in the pronoun of the subject with the verb ascribed to him. The research began with an introduction in which the researcher explained the concept of theory and pronoun, and took care of mentioning the synonymous terms of pronoun and the purpose of pronoun in the Arabic language. Then the introduction was concluded by talking about the pronoun interpreters in terms of rank, number and gender. Unique explanatory tables have been created to illustrate these interpreters.

The research aims to show the extent to which the subject's pronouns adheres to those imperative provisions within the Arabic formal structures when assigning its triple verbs to it. The research termed those mandatory provisions the elements of the theory, and found them to be seven counted and exclusively.

The research reached some results, including that six of these provisions and elements may be unique to the subject pronoun without the rest of the pronouns, and that the attribution of the subject pronoun to the verb in Arabic use proceeds according to a syntactic system that is very disciplined and very regular. Accordingly; this system deserves to be called theory.

Keywords: Apparent Pronoun- Implied Pronoun- Pronoun Interpreter- Theory Elements

المقدمة

باسم اللهِ ، والحمدُ للهِ ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ خلقِ اللهِ ، أمّا بعدُ :

فإنَّ الجُملةَ الفعليَّةَ في اللغةِ العربيَّةِ تمتازُ بوجودِ المُسندِ الفعليِّ ، والمُسندِ إليه الاسميِّ ، وهي سِمةٌ واجبةٌ ، وميزةٌ مُلتَزَمَةٌ لازِمةٌ، لا يتِمُّ الكلامُ إلّا بهما ، عندَ التّحدُّثِ بجملةٍ فعليّةٍ ، لذا قالتْ النُّحاةُ : والفعلُ لا يخلو مِنْ فاعلِهِ أبداً[١]، ثُمّ إنَّ هذا الفاعلَ المُسندَ إليه فعلُه لا يكونُ إلّا اسماً[٢]؛ لأنَّ الإسنادَ مِنْ خصائصِ الأسماءِ[٣] ، لذا فإنَّ ضميرَ الفاعلِ هو اسمٌ من الأسماء .

ثُمّ إنَّ الضميرَ في اللغةِ العربيّةِ الفصيحةِ له نظامٌ إسناديٌّ خاصٌّ به ، ونظامٌ لفظيٌّ يمتازُ به ، ومنهجيّةٌ تفسيريَّةٌ شُمُوليّةٌ تعُمُّ جميعَ مُفسِّراتِهِ ومدلولاتِهِ العقليَّةِ المُمكنة ، داخلَ منظومةٍ تركيبيَّةٍ تُرسَمُ من خلالِها عناصرُ النظريَّةِ العربيَّةِ لضميرِ الفاعلِ عندَ إسنادِهِ إلى الفعل . ثُم إنَّ كلَّ حُكمٍ يُحكمُ به لضميرِ الفاعلِ يُحكمُ بمثلِه لضميرِ نائبِه ، فالفاعلُ ونائبُ الفاعلِ سواءٌ في جميعِ الأحكامِ ، ولا يختلفانِ إلّا في فِعْلَيهما ، ففِعْلُ الفاعلِ مبنيٌّ للمعلوم ، وفعلُ نائبه مبنيٌّ للمفعول ؛ لذا فإنَّ البحثَ سيكونُ مُقْتصِراً على الحديثِ عن ضميرِ الفاعلِ دونَ ضميرِ نائبِه .

وسيبدأُ البحثُ بالحديثِ عن الضميرِ العربيِّ ببيانِ مفهومِهِ ومُصطلحاتِهِ والغرضِ من إضمارِهِ واستِعمالِهِ .

ثُمَّ بعد ذلك سيقومُ البحثُ ببيانِ الأحكامِ الواجبةِ المُلتَزَمَةِ لضميرِ الفاعلِ خاصَّةً ، وسيقومُ كذلك برصدٍ دقيقٍ لعناصرِ تلك النظريَّةِ الخاصَّةِ بذلك الضمير ، مُبيِّناً مدى التِزَامِ ضميرِ الفاعلِ بها داخلَ التركيبِ العربيِّ الفصيح .

الدراساتُ السابقةُ:

بعد البحثِ والتّحري لم أعثرْ على مَنْ كتبَ في تتبُّعِ واستِقْصاءِ الأحكامِ الواجبةِ لضميرِ الفاعل، ولم أقف على مَنْ تناولَ تلكَ الخصائصَ ببحثٍ مُستقلٍّ منشور . وإنَّما هي أحكامٌ وخصائصُ مَبْثوثةٌ ومُتفرِّقةٌ في بُطونِ الكُتُبِ ومُصنَّفاتِ النَّحويّينَ القُدامَى .

مشكلةُ البحثِ:

يسعى البحثُ للكشفِ عن خصائصِ ضميرِ الفاعلِ المُلتزَمَةِ وجوباً عند إسنادِهِ إلى أفعالِهِ الثلاثةِ (الأمرِ والماضي والمضارع) في الاستعمالِ العربيّ الفصيح ، وبيانِ مدى تفرُّدِ ضميرِ الفاعلِ بتلك الخصائص عن سائرِ الضمائرِ الأُخرى

أهدافُ البحثِ:

١- الكشفُ عن خصائصِ ضميرِ الفاعلِ المُلتزمَةِ ، وعن أحكامِهِ الواجبةِ .
٢- الكشفُ عن الخصائصِ التي تَفرَّدَ بها ضميرُ الفاعلِ دونَ غيرِهِ من الضمائرِ العربيَّةِ .
٣- الكشفُ عن النِّظامِ الإسنادِيِّ التركيبيِّ الذي يَحكُمُ ضميرَ الفاعلِ مع فعلِهِ الماضي .
٤- الكشفُ عن النِّظامِ الإسنادِيِّ التركيبيِّ الذي يَحكُمُ ضميرَ الفاعلِ مع فعلِهِ الأمرِ .
٥- الكشفُ عن النظامِ الإسنادِيِّ التركيبيّ الذي يَحكُمُ ضميرَ الفاعلِ مع فعلِهِ المضارعِ .

أسئلةُ البحثِ:

١- ما الخصائصُ المُلتزمَةُ والأحكامُ الواجبةُ لضميرِ الفاعلِ ؟

٢- ما الخصائصُ التي تَفرَّدَ بها ضميرُ الفاعلِ دونَ غيرِهِ من الضَّمائرِ العربيَّةِ؟

٣- هل النَّحويُّونَ مُتَّفِقونَ أو مُختلِفونَ حولَ تلكَ الخصائصِ والأحكامِ ؟

٤- ما النظامُ الإسنادِيُّ التركيبيُّ الخاصُّ بضميرِ الفاعلِ مع فعلِهِ الماضي ؟

٥- ما النظامُ الإسنادِيُّ التركيبيُّ الخاصُّ بضميرِ الفاعل مع فعلِهِ الأمر ؟

٦- ما النظامُ الإسنادِيُّ التركيبيُّ الخاصُّ بضميرِ الفاعل مع فعلِهِ المضارع ؟

منهجُ البحثِ:

يقومُ هذا البحثُ على جمْعِ الأحكامِ الواجبةِ لضميرِ الفاعلِ و تَتبُّعِ خصائصِه ، من خلالِ رصْدِ جميعِ صُوَرِ ومَظاهِرِ إضْمارِ الفاعلِ عند إسنادِهِ إلى فِعْلِه ، ثُمَّ يقومُ البحثُ بتحليلِ تلكَ الظَّواهِرِ والصُّوَرِ واستِنْباطِ الأحكامِ الحتْمِيَّةِ ، والخصائصِ التي التَزَمَها ضميرُ الفاعلِ مع الفعلِ المُسْنَدِ إليه ، مُتَّبِعاً في كلِّ ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ .

البابُ الأوّلُ

التَّمهيدُ

المبحثُ الأولُ : مفهومُ النظريّةِ:

إنَّ مُصطلحَ النَّظريَّةِ لم يكُ مُستعملاً عند نُحاةِ العربِ القدماءِ ، ولم يُذكرْ في شيءٍ من كُتُبهم و مُصنَّفاتِهم ، وإنَّما ظهرَ على ألسنةِ اللُّغويّين المُحدثين وانتشرَ ذلك المصطلحُ في كِتاباتِهم . وإذا ذهبنا نبحثُ عن مدلولِهِ ومقصودِ اللغويّينَ به نجدُ أنَّ المعجمَ الفلسفيَّ[٤] قد بيَّنَ مُرادَهم به بقوله : النّظريَّةُ : فرْضٌ علميٌّ يربطُ عِدَّةَ قوانينَ بعضَها ببعضٍ ، ويَرُدُّها إلى مبدأٍ واحدٍ يُمكِنُ أنْ نَستنبِطَ منه حتماً أحكاماً و قواعدَ .

وسيقومُ البحثُ برسمِ نظريَّةِ الضَّميرِ من خلالِ استنباطِ الأحكامِ الواجبةِ ، والخصائصِ المُلتَزَمةِ للضَّميرِ العربيّ ، داخلَ التراكيبِ الفِعليّةِ للغةِ العربيَّةِ الفصحى ، مُنقِّباً عن ذلكَ بينَ أقوالِ النَّحويّينَ المُجتَمِعةِ والمُتفرِّقةِ في مُصنَّفاتِهم .

المبحثُ الثاني: مفهومُ الضميرِ:

هذا مُصطلحٌ مشهورٌ في المُصنَّفاتِ النّحويَّةِ ، ويَجري على لسانِهم كثيراً، وهم يُطلِقونَ عليه اسمَ : الضميرِ و المُضْمَرِ والكناية[٥]. وللضميرِ مَدلولٌ لُغويٌّ أشار إليه العُكْبَريُّ[٦]بقوله : إنّ الضمير فَعِيلٌ بمعنى مفعول ، وأنّ أصلَ الإضمارِ السّتْرُ . وقال ابنُ جُمعةَ[٧] : الإضمارُ مأخوذٌ إمّا من الإخفاءِ ، وإمّا من الإضمارِ الذي هو الهُزالُ ، ثم قالَ : والمرادُ به الضميرُ الذي هو في مقابلةِ الظاهرِ والمُبْهمِ . وأقولُ : لعلّهُ يُشِيرُ بذلكَ إلى معرفةِ الضميرِ بالسبْرِ والتقسيم ؛ حيثُ إنَّ الأسماءَ العربيَّةَ تنقسمُ إلى : مُظهَرٍ و مُبهَمٍ و مُضمَرٍ[٨] ، وفائدةُ ذلكَ أنَّ الاسمَ إذا لم يكُ مُظهَراً ولا مُبهَماً فهو مُضمَرٌ .

وأمّا مدلولُهُ في اصطلاحِ النَّحويّين فقد عرَّفَهُ ابنُ مالكٍ في التسهيل[٩]: بأنَّه الموضوعُ لتعيينِ مُسمّاهُ مُشْعِراً بتكلُّمِه أو خطابِهِ أو غَيْبتِهِ .

في حينِ أنَّنا نجدُ أبا حيّانَ[١٠] لا يذكُرُ للضميرِ تعريفاً ؛ مُعلِّلاً ذلكَ بانحصارِ الضمائرِ العربيَّةِ في ألفاظٍ مُعيَّنةٍ معلومةٍ ، وكذلك وافقَهُ السُّيوطيُّ[١١] .

المبحثُ الثالثُ : المصطلحاتُ المُترادِفةُ لصاحبِ الضميرِ :

إنَّ كلَّ ضميرٍ له صاحبٌ يُفسِّرُهُ ، ومَرجعٌ يعودُ إليه ، ومدلولٌ يدُلُّ عليه . لذا كثُرتْ المصطلحات النّحويَّةُ الدّالةُ على صاحب الضمير ، فالنحاةُ[١٢] العربُ يُسمُّون صاحبَ الضميرِ : مرجعَ الضميرِ ، و راجعَ الضمير ، وعائدَ الضميرِ ، ومُسمّى الضميرِ ، ومَدلولَ الضميرِ ، ومُفسِّرَ الضميرِ – ولعلّه أشهرُها – ، وتفسيرَ الضميرِ ، ويُقالُ له : الذِّكْر[١٣]، وهو المعنيُّ بقولهم : الإضمارُ قبل الذِّكْر .

و سوف يلتزِمُ البحثُ بمُفسِّرِ الضميرِ في التعبير عن صاحب الضمير ؛ لشُهرته في المُصنّفات النّحويَّة .

المبحثُ الرابعُ : الغرضُ من الإضمار :

العربُ تُضمِرُ كثيراً في كلامِها عن الأسماء المعرُوفةٍ[١٤]، فلا يُضمِرونَ عن الأسماءِ النّكرةِ قياساً ، وكذلك لا يُضمِرون عن الأفعالِ و لا الحروفِ .

فالعربُ تُضمِرُ كثيراً عن صاحبِ الضميرِ ؛ خوفاً من وُقُوعِ السامعِ في لبسٍ يُؤدّي إلى عدمِ تعيينِ المُسمّى ، وكذلك يُضمِرون عند إرادة الاختصار بترْكِ كثيرٍ من الصفاتِ والمُكمِّلاتِ المُوضِّحاتِ للمُسمّى المُرادِ تعيينه . وقد أوضحَ السّيرافيُّ[١٥]غرضَ العربِ من الإضمار بقوله : (وأُدخِلَ الاسمُ المُضمَرُ في الكلام خوفاً من اللبس ، واحتراساً منه ؛ وذلك أنَّ الأسماءَ الظاهرةَ كثيرةُ الاشتراكِ والالتباسِ ، وليس لها أحوالٌ تقتَرِنُ بها تدُلُّ على المختصِّ منها إذا التبسَتْ ، وإنّما يدلُّ على اختصاصِ المختصِّ منها في كثيرٍ من أحوالِهِ الصّفاتُ ، كقولنا : مررتُ بزيدٍ البزّازِ ، و بهذا الرجلِ ، و برجلٍ ظريفٍ ، والمضمَراتُ تَستغني عن ذلك بالأحوالِ المُقترِنةِ بها ، المُغنِيَةِ عن صفاتِها) .

المبحثُ الخامسُ : مُفسِّراتُ الضميرِ :

لكلِّ ضميرٍ عربيٍّ مُفسِّرٌ يُفسِّرُه وصاحبٌ يَدُلُّ عليه ، ضميراً بارزاً كان أو مُستتراً ، وكذلك لكلِّ مُفسِّرٍ ضميرٌ يدُلُّ عليه ويُعيِّنُه . ومُفسِّرُ الضميرِ لا يخلو من الإدلال عليه برُتْبةٍ و جنسٍ وعددٍ ، فالمُفسِّراتُ لها ثلاثةُ رُتَبٍ : رُتْبةُ التَّكَلُّمِ والخِطابِ والغَيْبةِ ، ولها جِنسانِ : التذكيرُ والتأنيثُ ، ولها ثلاثةُ أعدادٍ : الإفرادُ والتَّثْنِيةُ والجمعُ . أيْ أنَّ كلَّ مُفسِّرِ ضميرٍ له رُتْبةٌ وجِنْسٌ وعددٌ يَختصُّ به ويَدُلُّ عليه ويُميِّزُه.

وعلى هذا فإنَّ مجموعَ مُفسِّراتِ الضمائرِ (ثمانيةَ عَشَرَ) مُفسِّراً[١٦] ؛ ليشملَ جميعَ الرُّتَبِ والأعدادِ والجنسَينِ ؛ وذلك لأنَّنا إذا ضربنا ثُلاثيّةَ الرُّتبةِ في ثُلاثيّةِ العددِ فالناتجُ تسعةٌ ، وإذا ضربْنا التسعةَ في ثُنائيّةِ الجنسِ فالناتجُ الإجماليُّ : ثمانيةَ عشرَ مُفسِّراً . هذا إجمالٌ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

الأوّل : رُتْبةُ التّكَلُّمِ لها ستُّ مُفسِّراتٍ هي :

المُتكَلِّمُ ، والمُتكَلِّمةُ ، والمُتكَلِّمانِ ، والمُتكَلِّمَتانِ ، والمُتكَلِّمُونَ ، والمُتكَلِّماتُ.

والثاني : : رُتْبةُ الخِطابِ لها ستُّ مُفسِّراتٍ أيضاً و هي :

المُخاطَبُ ، والمُخاطَبةُ ، والمُخاطَبانِ ، والمُخاطَبَتانِ ، والمُخاطَبُونَ ، والمُخاطَباتُ .

والثالث : رُتْبةُ الغَيْبةِ لها ستُّ مُفسِّراتٍ أيضاً و هي :

الغائبُ ، والغائبةُ ، والغائبانِ ، والغائبَتانِ ، والغائبُونَ ، والغائباتُ. ويُوضّحُ ذلك الجدولُ الآتي :

(جدول رقم ١)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	**المذكر**	المُتكلِّم	المُتكلِّمانِ	المُتكلِّمُونَ
التَّكلُّم	**المؤنَّث**	المُتكلِّمة	المُتكلِّمَتانِ	المُتكلِّماتُ
الخطاب	**المذكر**	المُخاطَب	المُخاطَبانِ	المُخاطَبُونَ
الخطاب	**المؤنَّث**	المُخاطَبة	المُخاطَبَتانِ	المُخاطَبات
الغَيْبة	**المذكر**	الغائب	الغائبانِ	الغائبُونَ
الغَيْبة	**المؤنَّث**	الغائبة	الغائبَتانِ	الغائبات

المبحثُ السادسُ : أقسامُ الضميرِ والجداولُ التّوضيحيَّة :

ينقسمُ الضميرُ إلى قسمينِ : بارزٍ له صورةٌ في اللفظِ ، ومُستترٍ لا صورةَ له في اللفظ[١٧] . والضميرُ البارزُ ينقسمُ إلى قسمينِ : مُتَّصِلٍ و مُنفصِلٍ ، فالمُتَّصِلُ هو الضميرُ المُتَّصِلُ لفظاً بعاملِه[١٨]، كالتّاءِ في قولك : (كتَبْتُ)، والمُنفصِلُ هو الضميرُ المُنفصِلُ لفظاً عن عامله ، نحو (أنا) .

ولكوْنِ الضميرِ اسماً مبنيّاً فإنَّه ينقسمُ بحسْب الموضعِ الإعرابيِّ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : ضميرِ رفْعٍ ، وضميرِ نصْبٍ ، وضميرِ جرٍّ .

وإذا ضربْنا القِسمةَ الثُّنائيَّةَ في الثلاثيَّةِ فالناتجُ الإجماليُّ ستّةُ أقسامٍ ، لكنَّ المُسْتَعْمَلَ منها في اللسانِ العربيِّ خمسةٌ[١٩] ، وهي :

ضمائرُ الرفْعِ المُنفصِلةُ ، و ضمائرُ الرَّفْعِ المُتَّصِلةُ ، وضمائرُ النّصْبِ المُنفصِلةُ ، و ضمائرُ النَّصْبِ المُتَّصِلةُ ، و ضمائرُ الجرِّ المُتَّصِلةُ .

فأسقطَتِ العربُ ضمائرَ الجرِّ المُنفصِلةَ ولم يستعْمِلوها ؛ قال ابنُ الأنباريّ[٢٠] :(فإنْ قيل : فلمَ كان المرفوعُ والمنصوبُ ضميرينِ مُتصلاً ومُنفصلاً ، ولمْ يكنِ المجرورُ كذلك ؟ قيل : لأنَّ المرفوعَ والمنصوبَ يجوزُ في كلّ واحدٍ منهما أنْ يُفصلَ بينه وبين عاملِه ، ألَا ترى أنَّ المرفوعَ يجوزُ أنْ يتقدّمَ فيُرفعُ بالابتداء ، وكذلك المنصوبُ يجوزُ أنْ يتقدّمَ على الناصب ؟ فلمّا كانا يتّصِلانِ بالعامل تارةً و ينفصِلان تارةً أخرى وجبَ أنْ يكونَ لهما ضميرانِ مُتّصِلٌ ومُنفصِلٌ ؛ وأمّا المجرورُ فلا يجوزُ أنْ يتقدّمَ على عاملِه ، ولا يُفصَلُ بين عامله ومعمولِه إلّا في ضرورةٍ لا يُعتدُّ بها ، فوجبَ أنْ يكونَ ضميرُه

مُتّصِلاً لا غيرُ) .

فكلُّ قسمٍ من تلك الأقسامِ له ألفاظٌ مخصوصة ، وله موضِعٌ إعرابيٌّ يَختصُّ به ، ويَستقِلُ إمّا باتِّصالٍ أو انفصالٍ ، إلّا ضميرَ النصبِ والجرِّ المُتّصِلَينِ فإنَّ ألفاظَهما سواءٌ ، كما سترى .

وكلُّ قسمٍ لابُدَّ أنْ يَدُلَّ على مُفسِّراتِ الضميرِ (الثمانية عشرة) جميعاً ، فكلُّ لفظٍ من ألفاظِ القسم المُستَقِلِّ والمَخصوصةِ به – يَدُلُّ على مُفسِّرٍ أو أكثر ، كما سيتبَيَّنُ ذلك جليّاً في الجداول التوضيحيَّةِ الآتيةِ :

أوّلاً : ضمائرُ الرَّفعِ المنفصلةُ : (جدول رقم ٢)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	**المذكر**	أنا	نحن	نحن
التَّكلُّم	**المؤنَّث**	أنا	نحن	نحن
الخطاب	**المذكر**	أنتَ	أنتما	أنتم
الخطاب	**المؤنَّث**	أنتِ	أنتما	أنتُنَّ
الغَيْبة	**المذكر**	هو	هما	هم
الغَيْبة	**المؤنَّث**	هي	هما	هُنَّ

ثانياً : ضمائرُ النَّصبِ المنفصلةُ : (جدول رقم ٣)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	**المذكر**	إيّاي	إيّانا	إيّانا
التَّكلُّم	**المؤنَّث**	إيّاي	إيّانا	إيّانا
الخطاب	**المذكر**	إيّاكَ	إيّاكما	إيّاكُم
الخطاب	**المؤنَّث**	إيّاكِ	إيّاكما	إيّاكُنَّ
الغَيْبة	**المذكر**	إيّاه	إيّاهما	إيّاهُم
الغَيْبة	**المؤنَّث**	إيّاها	إيّاهما	إيّاهُنَّ

ثالثاً : ضمائرُ الرَّفعِ المتصلةُ معَ الفعلِ الماضي : (جدول رقم ٤)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	**المذكر**	تُ (كتبْتُ)	نا (كتَبْنا)	نا (كتَبْنا)
التَّكلُّم	**المؤنَّث**	تُ (كتبْتُ)	نا (كتَبْنا)	نا (كتَبْنا)
الخطاب	**المذكر**	تَ (كتبْتَ)	تُما (كتبْتُما)	تُم (كتبْتُم)
الخطاب	**المؤنَّث**	تِ (كتبْتِ)	تُما (كتبْتُما)	تُنَّ (كَتَبْتُنَّ)
الغَيْبة	**المذكر**	كَتَبَ	كَتَبا	و(كتبُوا)
الغَيْبة	**المؤنَّث**	كَتَبَتْ	كَتَبَتا	نَ (كَتَبْنَ)

رابعاً : ضمائرُ الرَّفعِ المتصلةُ معَ الفعلِ المضارعِ : (جدول رقم ٥)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	المذكر	أكتُبُ	نكتُبُ	نكتُبُ
التَّكلُّم	المؤنَّث	أكتُبُ	نكتُبُ	نكتُبُ
الخطاب	المذكر	تكتُبُ	الألف(تكتُبانِ)	و(تكتُبُونَ)
الخطاب	المؤنَّث	ي(تكتُبِينَ)	الألف(تكتُبانِ)	نَ(تكتُبْنَ)
الغَيْبة	المذكر	يكتُبُ	الألف(يكتُبانِ)	و(يكتُبُونَ)
الغَيْبة	المؤنَّث	تكتُبُ	الألف(تكتُبانِ)	نَ(يكتُبْنَ)

خامساً : ضمائرُ الرَّفعِ المتصلةُ معَ فعلِ الأمرِ : (جدول رقم ٦)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التَّكلُّم	المذكر	×	×	×
التَّكلُّم	المؤنَّث	×	×	×
الخطاب	المذكر	اكْتُبْ	الألف(اكْتُبا)	و(اكْتُبُوا)
الخطاب	المؤنَّث	ي (اكْتُبِي)	الألف(اكْتُبا)	نَ(اكْتُبْنَ)
الغَيْبة	المذكر	×	×	×
الغَيْبة	المؤنَّث	×	×	×

سادساً: ضمائرُ النَّصبِ المتصلةُ : (جدول رقم ٧)

الرُّتْبة	الجنس	المفرد	المثنّى	المجموع
التّكلُّم	المذكر	ي(ضَرَبَني)	نا(ضَرَبَنا)	نا(ضَرَبَنا)
التّكلُّم	المؤنَّث	ي(ضَرَبَني)	نا(ضَرَبَنا)	نا(ضَرَبَنا)
الخطاب	المذكر	كَ(ضَرَبَكَ)	كُما(ضَرَبَكُما)	كُم(ضَرَبَكُم)
الخطاب	المؤنَّث	كِ(ضَرَبَكِ)	كُما(ضَرَبَكُما)	كُنَّ(ضَرَبَكُنَّ)
الغَيْبة	المذكر	هُ (ضَرَبَهُ)	هُما (ضَرَبَهُما)	هُم (ضَرَبَهُم)
الغَيْبة	المؤنَّث	ها(ضَرَبَها)	هُما (ضَرَبَهُما)	هُنَّ (ضَرَبَهُنَّ)

سابعاً : ضمائرُ الجرِّ المتصلةُ معَ حرفِ الجرِّ الباءِ : (جدول رقم ٨)

الرُّتبة	الجنس	المفرد	المثنَّى	المجموع
التَّكلُّم	**المذكر**	بِيَ	بِنا	بِنا
التَّكلُّم	**المؤنّث**	بِيَ	بِنا	بِنا
الخطاب	**المذكر**	بِكَ	بِكُما	بِكُم
الخطاب	**المؤنّث**	بِكِ	بِكُما	بِكُنَّ
الغَيْبة	**المذكر**	بِهِ	بِهِما	بِهِم
الغَيْبة	**المؤنّث**	بِها	بِهِما	بِهِنَّ

البابُ الثاني

عناصرُ النَّظريّةِ

سوف يقومُ البحثُ برصدِ الأحكامِ النّحويّةِ الواجبةِ لضمائر الفاعلِ (ضمائرُ الرفعِ المُتّصِلة) داخلَ التركيبِ العربيّ الفصيح ، والتي تَلتَزِمُها العربُ عندَ إسنادِ الفِعْلِ إلى ضميرِ الفاعلِ ، سواءً كان حُكْماً مُلْتَزَماً خاصّاً به دون غيرِه من الضمائر ، أو حُكْماً مُلْتَزَماً له ولغيره . وقد سمّيتُ تلك الأحكامَ : عناصرَ النّظريّة ، فجاءتْ تلك العناصرُ تفصيلاً على النحو الآتي :

العنصرُ الأوّلُ : الالتِزامُ اللفظيُّ :

ضميرُ الفاعلِ في العربيّةِ له ألفاظٌ مُعيّنةٌ يَلتزِمُها الفاعلُ ، وتَختصُّ به، ولا تكونُ إلّا له ، فلا تُستعملُ لغيره . وعِدّتُها إجمالاً أحدَ عشَرَ[٢١] ضميراً ، وهي : التاءُ المضمومةُ والمفتوحةُ والمكسورةُ (تُ ، تَ ، تِ)، والتاء مع المثنى والجمع (تُما ، تُمْ ، تُنَّ) وألِفُ الاثنينِ (ا) ، و واوُ الجماعةِ (و) ، ونونُ النِّسْوةِ (نَ) ، و (نا) المُتكلِّمِينَ ، وياءُ المُخاطَبةِ (ي) .

وهذه الألفاظُ المخصوصةُ منها ما يُستعملُ خاصةً مع الفعل الماضي (انظر الجدول رقم ٤) ، ومنها ما يُستعملُ خاصةً مع الفعل المضارع (انظر الجدول رقم ٥) ، ومنها ما يُستعملُ خاصةً مع فعل الأمر (انظر الجدول رقم ٦) .

فأمّا الألفاظُ التي تُسْنَدُ إلى الفعلِ الماضي فعَشَرَةُ ضمائرَ، وهي (انظرالجدول رقمُ ٤) :

١- (تُ) كقولك : كَتَبْتُ .
٢- (تَ) كقولك : كَتَبْتَ .
٣- (تِ) كقولك : كَتَبْتِ .
٤- (تُما) كقولك : كَتَبْتُما .
٥- (تُمْ) كقولك : كَتَبْتُمْ .
٦- (تُنَّ) كقولك : كَتَبْتُنَّ . وهذه الستّةُ تُسمَّى تاءَ الفاعلِ .
٧- ألفُ الاثنينِ ، كقولك : كَتَبا .
٨- واوُ الجماعةِ ، كقولك : كَتَبُوا .
٩- نونُ النِّسْوةِ ، كقولك : كَتَبْنَ .

١٠-(نا) المُتكلِّمينَ ، كقولك : كَتَبْنا . وهذا اللفظُ وإنْ كان الضميرَ الوحيد الذي يُستعملُ فاعلاً ومفعولاً بصيغةٍ واحدة ، إلا إنّ العربَ تُلزِمُ آخرَ فعلِه الماضي التسكينَ ، فيُشْترَطُ لمجيئه فاعلاً شرطان ، الأول : أن يكونَ فعلُه المسندُ إليه ماضياً ؛ لأنّه مع المضارع والأمر لا يكونُ إلا مفعولاً ، كقولهم : زيدٌ يُكَلِّمُنا ، و كَلِّمْنا ، والثاني : تسكينُ آخرِ الفعلِ الماضي معه ، فتقول : ضربْنا زيداً ؛ فيُجرونه مُجرى ضمائرِ الفاعلِ المتحركةِ كالتّاءِ والنون ؛ تشبيهاً له بهما ؛ لذا جعلتُ مَجيئَه مع الماضي فاعلاً لفظاً مُختصّاً . وإذا انفتحَ آخرُ الماضي معه فهو مفعولٌ لا فاعلٌ ، فتقول : ضربَنا زيدٌ . وقد أشار ابن مالك[٢٢] إلى هذين الشرطين بقوله : وعلامةُ رفْعِه – أي كونه فاعلاً – كونُ مَصحوبِهِ فعلاً ماضياً مُسكّنَ الآخِرِ .

وأمّا الألفاظُ التي تُسْنَدُ إلى الفعلِ المُضارع فأربعةُ ضمائرَ، وهي (انظرالجدول رقم ٥) :

١- ألِفُ الاثنينِ ، كقولك : يَكْتُبانِ .
٢- واوُ الجماعةِ ، كقولك : يَكْتُبُونَ .
٣- نونُ النِّسْوةِ ، كقولك : يَكْتُبْنَ .
٤- ياءُ المُخاطَبةِ ، كقولك : تَكْتُبِينَ .

والألفاظُ التي تُسْنَدُ إلى فِعلِ الأمرِ أربعةُ ضمائرَ أيضاً ، وهي (انظرالجدول رقم ٦) :

١- ألِفُ الاثنينِ ، كقولك : اُكْتُبا .
٢- واوُ الجماعةِ ، كقولك : اُكْتُبُوا .
٣- نونُ النِّسْوةِ ، كقولك : اُكْتُبْنَ .
٤- ياءُ المُخاطَبةِ ، كقولك : اُكْتُبِي .

العنصرُ الثاني : الالتِزامُ الفعليُّ :

تمتازُ ضمائرُ الفاعلِ (ضمائرُ الرفعِ المُتّصلة) باتِّصالها بأفعالِها المُسْنَدَةِ هي إليها ، فلا تتَّصِلُ أبداً بغير الفعلِ الذي أُسْنِدَ إليها ، وأُخْبِرَ به عنها ، و حُكِمَ به عليها ، فالعربُ لا تُوصِل هذه الضمائرَ لا بالأسماءِ ولا بحروفِ المعاني ؛ لأنّها لا تُستعملُ إلّا فاعلاً ، والفاعلُ في العربيّةِ لا يكونُ فاعلاً حتّى يُسْنَدَ إليه فِعلٌ قبلَه ، يُحْكَمُ به عليه ، ويُخْبَرُ به عنه . (انظر الجدول رقم ٤ و ٥ و ٦)

وهذا هو السِّرُ الكامِنُ خلفَ التزامِ هذه الضمائرِ بالفعل ، ووجوبِ اتِّصالِها به . فهو كما ترى حُكْمٌ حتْمِيٌّ مُلْتَزَمٌ .

العنصرُ الثالثُ : الالتِزامُ الاتِّصاليُّ :

الضمائرُ العربيّةُ على نوعين : مُتَّصِلةٍ و مُنفصِلةٍ ، كما تقدّمَ قريباً . والواجبُ المُلتَزَمُ في ضمير الفاعل أن يكون ضميراً متصلاً لا منفصلاً قياساً ، قال ابن الحاجب[٢٣] : واللازمُ أنّ الفاعلَ – أي المضمر – لا يكونُ إلّا مُضمراً [مُتّصلاً] [٢٤] ولا يكونُ ظاهراً ولا منفصلاً . انتهى كلامه. ومُقْتضى هذا الاتِّصالِ الحتميِّ والانفصالِ الممتنعِ أنّك تقولُ : ضربْتُ زيداً، و لا تقولُ : ضربَ أنا زيداً . والمقصودُ بالاتصالِ الاتصالُ بالفعلِ ، وقد حكى ابنُ مالكٍ[٢٥] الإجماعَ على ذلك . وقد أوضحَ سيبويه[٢٦] هذا الحكمَ الاتّصاليَّ بقوله : (ولا يقعُ أنا في موضع التاءِ التي في فعلْتُ ، لا يجوزُ أنْ تقولَ : فَعَلَ أنا ؛ لأنّهم استغنوا بالتاء عن أنا . ولا يقعُ نحنُ في موضع نا التي في فعلْنا ، لا تقولُ : فَعَلَ نحنُ) . انتهى كلامه . وقال ابنُ السرّاج[٢٧] : وجميعُ المواضعِ التي يقعُ فيها المنفصلُ لا يقعُ المتّصلُ ، والموضعُ الذي يقعُ فيه – أي المتّصل – لا يقعُ المنفصل . انتهى كلامه .

ثُمَّ إنَّ الحكمةَ من وجوبِ اتّصالِ ضميرِ الفاعلِ بفعلِه هو أنَّ العربَ قد جعلَتْ ضميرَ الفاعلِ من الفعل بمنزلةِ الجزءِ من الكلمة ، بدليل أنهم سكّنوا آخرَ الفعل معه فيقولون : شربْتُ وشربْنا . ومع المفعولِ يفتحونَ آخرَه فيقولون: ضرَبَه وضرَبَنا ، ومنها أن علامة إعرابِ الفعلِ تأتي بعده في نحو : يفعلان ويفعلون وتفعلين[٢٨] .

وإذا كان ضميرُ الفاعلِ على قسمين : ضميرِ بارزٍ متّصلٍ ، وضميرٍ مُستترٍ مُختَفٍ ، فإنَّ هذا الضميرَ المستترَ هو ضميرٌ مُتّصلٌ لا مُنفصلٌ ؛

و دليلُ ذلك أنَّه يأخذُ أحكامَ ضميرِ الفاعلِ المُتّصلِ البارزِ ، ويَجْري مَجْراه، فمن ذلك ما يلي :

١- أنّه لا يُعطفُ عليه إلّا بعد الفصل بينه وبين معطوفه ، فلا تقول : اذهبْ

وزيدٌ ، بل تقول : اذهب أنت وزيدٌ ، كما أنّ الضميرَ المتصلَ البارزَ كذلك ، فلا تقول : ذهبتُ وزيدٌ ، بل يجبُ أنْ تقولَ : ذهبتُ أنا وزيدٌ . وهو مذهب البصريين[٢٩] .

قال سيبويه[٣٠] تحت باب : ما يحسنُ أن يَشْرَكَ المُظهرُ المُضمرَ فيما عملَ وما يقبحُ أنْ يشرَكَ المُظهَرُ المُضمَرَ فيما عملَ فيه : (وأمّا ما يَقبُحُ أنْ يشرَكَه المُظهرُ فهو المُضمرُ في الفعلِ المرفوعُ ، وذلك قولك : فعلْتُ و عبدُاللهِ ، وأفعلُ و عبدُاللهِ . ثم قال : فإنْ نعتَّه – أي وكّدتَه – حسُنَ أنْ يشرَكَه المُظهرُ ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ و زيدٌ ، ثم استشهدَ بقوله تعالى : ﴿پ پ پ ﴾[٣١] وقوله سبحانه : ﴿ۀ ہ ہ ﴾[٣٢]) .

٢- أنّه لا يجوزُ أنْ يحلَّ محلَّه ضميرُ رفعٍ منفصل ، فلا تقول في زيدٌ ذهبَ : زيدٌ ذهبَ هو ، كما أنّ الضميرَ المتّصلَ البارزَ كذلك، فلا تقول في ذهبْتَ : ذهبَ أنت . وقد تقدَّمَ قريباً كلامُ سيبويه في عدم جوازِ إحلالِ المنفصلِ مَحلَّ المُتّصلِ البارزِ ، وأمّا كلامُه عن عدم جوازِ إحلالِ المُنفصل مَحلَّ المُستتر فقد قالَ عليه رحمةُ اللهِ : (ولا يقعُ هوَ في مَوضعِ المُضمَرِ الذي في فَعَلَ، لو قلتَ فَعَلَ هو لم يَجُزْ . ثمّ قال : وكذلك هيَ لا تقعُ مَوضعَ الإضمارِ الذي في فَعَلَتْ ؛ لأنَّ ذلك الإضمارَ بمنزلةِ الإضمارِ الذي له علامةٌ) [٣٣] . فقولُه : أنّ ذلك الإضمارَ – أي المُستتر – بمنزلة الإضمارِ الذي له علامةٌ ، أي : بمنزلة الضمير المتّصل البارز – نصٌّ صريحٌ على أنَّ الضميرَ المستترَ كالضميرِ المتّصل البارز.

٣- أنّه لا يُؤكَّدُ بالنفس والعينِ إلا بعد توكيدِهِ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ[٣٤]،

كما أنّ الضميرَ المتصلَ البارزَ كذلك ، فتقول : قُمْ أنتَ نفسُكَ ، وقُمْتَ أنتَ نفسُكَ .

ثُمَّ إنّ النّحاةَ قد كثُرَ في مُصنّفاتِهم القولُ بأنَّ الضميرَ المستترَ ضميرٌ متّصلٌ ، فمن ذلك قولُ الجليسِ الدِّينَوريّ[٣٥] : والمضمرُ المتصلُ ضربان: مستترٌ وبارز ، و قولُ ابنِ الحاجبِ[٣٦] : (أصلُ الضمائرِ المتّصلُ المستترُ؛ لأنّه أخصرُ ، ثم المتّصلُ البارزُ عند خوف اللبسِ لتعذّرِ الاستتار) .

ثُمَّ إنَّه إذا بَرزَ بعدَ الفعلِ ما ظاهرُه أنّه ضميرُ الفاعلِ مُنفصلاً ، نحو : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنت ، و تفعلُ هي ، فليس الأمرُ على ظاهره ، بل إنّ الضميرَ البارزَ المنفصلَ توكيدٌ لضميرِ الفاعلِ المستتر ، وليس فاعلاً منفصلاً ؛ لأنَّ الفاعلَ كما تقدَّمَ بيانُه لا يكونُ ضميراً منفصلاً ، وهو مذهبُ سيبويه والنحويين أجمعين باتّفاق[٣٧] ، قال سيبويه[٣٨] في باب : علاماتُ المضمرينَ المرفوعينَ – أي المرفوعينَ الموضعَ – : (ولا يقعُ هو في موضع المضمرِ الذي في فَعَلَ ، لو قلتَ : فَعَلَ هو لم يَجُزْ ، إلّا أنْ يكونَ صفةً) و يعني سيبويه بالصفة : التوكيدَ ، فهذا نصٌّ صريحٌ من إمامِ النّحاة على أنَّ الضميرَ البارزَ المنفصلَ ليسَ فاعلاً بل توكيداً للفاعلِ المستترِ . قال ابنُ الخشّاب[٣٩] : فإذا مرَّ في كتب النحويين وصفُ المضمرِ أو الوصفُ به ، فالمرادُ بذلك تأكيدُه أو التأكيدُ به ، لا حقيقةُ الوصفِ .

و قد وَقَعَ الشيخُ خالدُ الأزهريُّ[٤٠] في سَهْوٍ حينَ نَسَبَ إلى سيبويهِ القولَ بفاعليّةِ الضميرِ المنفصل ، فقال : والمنقولُ عن سيبويهِ أنّه أجازَ في (هو) من نحو قوله تعالى : ﴿ يِ يِ تَ ﴾[٤١] أنْ يكونَ فاعلاً ، وأنْ يكونَ توكيداً . انتهى كلامه . وهو مُخالفٌ للمنصوصِ عليه في الكتابِ كما تقدّمَ .

العنصرُ الرابعُ : الالتِزامُ الاستتاريُّ :

إذا جاءَ ضميرُ الفاعلِ مع فعلِهِ مُستتراً فإنَّ العربَ تَجعلُ استتارَهُ واجباً، وتَجعلُ خفاءَه مُلتزَماً التزاماً حتميّاً ، فلا يُبرِزونه مع فعلِه الذي أُسنِدَ إليه ، ولا يُظهرونه في كلامهم أبداً . وأمّا تقسيمُ النّحويينَ للضميرِ المستتر إلى واجبِ الاستتارِ وجائزِه ، فهذا التّجويزُ تَجويزٌ اصطلاحيٌّ لا حقيقيٌّ ؛ و لا مُشاحّةَ في الاصطلاحِ ولا خُصُومةَ ، كما تقرَّرَ في الأصول؛ ومن حيثُ الحقيقةُ فكلُّ ضميرٍ مستترٍ فخفاؤه واجبٌ ، واستتارُه حتميٌّ ، باتّفاق جميعِ النّحاة .

يقولُ الإمامُ الشاطبيُّ[٤٢] : لأنّ حقيقة الضمير البارز – أي ضمير الفاعل – ألّا يَخْفى أبداً ، والضميرُ المستترُ هنا لا يظهرُ أبداً . انتهى كلامه .

فإذا انتقلنا من الجانب التنظيريّ الذي قررنا فيه حتميَّةَ الاستتارِ إلى الجانب التطبيقيّ – فسنجدُ أوّلاً أنّ جميعَ الأفعالِ الثلاثةِ تُسنَدُ إلى الضمير المُستترِ ، وسنجدُ ثانياً أنّه استتارٌ مع فعلٍ مَخصوصٍ ومع مُفسِّرٍ مُحدَّدٍ مُعيَّن كما سترى ؛ فمثلاً الفعلُ الماضي لا يستَتِرُ فاعلُه إلّا إذا كان مُسنَداً إلى غائبٍ أو غائبةٍ ليس إلّا (انظر الجدول رقم ٤) فيقولون : زيدٌ كَتَبَ درسَه ، و هندٌ كَتَبَتْ درسَها ، ولا يقولون : زيدٌ كَتَبَ هوَ درسَه ، ولا هندٌ كَتَبَتْ هيَ درسَها .

وكذلك الفعلُ المضارعُ لا يَستَتِرُ فاعلُه إلّا مع صيَغِهِ الأربعةِ وهي : أَفْعَلُ ونَفْعَلُ و تَفْعَلُ و يَفْعَلُ (انظر الجدول رقم ٥) ، ومثالُ ذلك قولُنا : أَكْتُبُ درسي ، ولا نقولُ : أَكْتُبُ أنا درسي . وكقولنا : نَكْتُبُ دُرُوسَنا ، ولا نقولُ : نَكْتُبُ نحنُ دُروسَنا ، وكقولنا : تَكْتُبُ درسَكَ ، أو هندٌ تَكْتُبُ درسَها، ولا نقولُ: تَكْتُبُ أنتَ درسَكَ ، ولا هندٌ تَكْتُبُ هيَ درسَها . وكقولنا : زيدٌ يَكْتُبُ درسَه ، ولا نقول : زيدٌ يَكْتُبُ هوَ درسَه .

وكذلك فِعلُ الأمرِ لا يَستَتِرُ فاعلُهُ إلّا إذا أُسنِدَ إلى مُخاطَبٍ مُذكَّرٍ مُفرَدٍ ليسَ إلّا (انظر الجدول رقم ٦) كقولهم : قُمْ و اذْهَبْ ، ولا يقولون : قُمْ أنتَ ولا اذْهَبْ أنتَ .

وكلُّ ضميرٍ بَرَزَ في موضعِ الاستتار الوجوبيِّ فيما تقدَّمَ من تمثيلٍ فهو ضميرُ توكيدٍ لا ضميرُ فاعلٍ ، كما سَبقَ تقريرُهُ في (الالتزام الاتّصاليّ).

العنصرُ الخامسُ : الالتِزامُ الظُهوريُّ :

وأعني بذلك أنَّه إذا جاءَ ضميرُ الفاعلِ مع فعلِهِ بارزاً فإنَّ العربَ تَجعلُ بُرُوزَهُ واجباً ، وتَجعلُ ظُهُورَهُ والنُّطْقَ به مُلتزَماً التزاماً حتميّاً ، فلا يُخْفونه مع فعلِه الذي أُسنِدَ إليه أبداً ، بل يَلتَزِمون إظْهارَه دائماً ، فلا يَحِلُّ مَحلَّه لا ضميرٌ مُنفصلٌ ولا ضميرٌ مُستَتِرٌ . وقد تقدَّمَ قريباً قولُ الشّاطبيِّ حينَ قالَ : لأنّ حقيقةَ الضميرِ البارزِ – أي ضمير الفاعل – ألّا يَخْفى أبداً . انتهى .

وإذا انتقلنا من التّنظيرِ إلى التّطبيقِ فإنّا سنجِدُ أوّلاً أنَّ جميعَ الأفعالِ الثلاثةِ تُسنَدُ إلى ضميرٍ مُتّصلٍ بارزٍ ، وسنجِدُ ثانياً أنَّه بُرُوزٌ حتميٌّ مع فعلٍ مَخصوصٍ ومع مُفسِّرٍ مُحدَّدٍ مُعيَّنٍ كما سترى ؛ فمثلاً الفعلُ الماضي تَبرُزُ معه جميعُ ضمائرِ الفاعلِ المُتّصلةِ والمُفَسَّرَةِ بستّةَ عشَرَ تفسيراً (انظر الجدول رقم ٤) ما عدا تفسيرين (الغائبِ والغائبةِ) وقد تقدَّمَ ذِكْرُهما في (الالتزامِ الاستتاريِّ) قريباً ؛ ومثاله قولُنا : كَتَبْتُ ، و كَتَبْنا ، و كَتَبْتَ، و كَتَبْتِ ، و كَتَبْتُما ، و كَتَبْتُمْ ، وكَتَبْتُنَّ ، و كَتَبا ، و كَتَبْتا ، و كَتَبوا ، و كَتَبْنَ . ولا نقولُ (على الترتيب) : لا كَتَبَ أنا ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ نحنُ ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ أنتَ ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ أنتِ ولا كَتَبَتْ ، و لا كَتَبَ أنتُما ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ أنتُمْ ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ أنتُنَّ ولا كَتَبَ ، و لا

كَتَبَ هُما ولا كَتَبَ ، ولا كَتَبَتْ هُما ولا كَتَبَتْ ، و لا كَتَبَ هُمْ ولا كَتَبَ ، و لا كَتَبَ هُنَّ ولا كَتَبَتْ .

العنصرُ السَّادسُ : الالتِزامُ الإعرابيُّ :

وأقْصِدُ بذلك أنَّ العربَ تَستعملُ جميعَ ألفاظِ ضميرِ الفاعلِ الأحَدَ عشَرَ لفظاً في موقعٍ إعرابيٍّ مخصوصٍ ، ولحُكْمٍ إعرابيٍّ مُعيَّنٍ ، فهما أمرانِ واجبانِ ، تلتزِمُهما العربُ التِزاماً حتْمِيّاً .

فأمّا الالتِزامُ الإعرابيُّ الموقِعيُّ فالمقصودُ به هو أنَّ جميعَ تلكَ الألفاظِ لا تُستَعمَلُ إلّا في موضعِ فاعلٍ أو نائبِه ، ولا تكونُ مبتدأً ولا خبراً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليها ، ولا غيرَهُنَّ من جميع المواقعِ الخاصّةِ بالأسماء.

وأمّا الالتِزامُ الإعرابيُّ الحُكميُّ فالمُرادُ به هو أنَّ جميعَ تلكَ الألفاظِ لا تُستَعمَلُ إلّا في موضعِ رفعٍ ليسَ إلّا ، ولا تكونُ في مَوضِعِ نصبٍ ولا جرٍّ أبداً . (انظر الجدول رقم ٤ و ٥ و ٦) .

وأمّا الإشكالُ الواقعُ في استعمالِ (نا) المتكلِمِينَ رفعاً ونصباً وجرّاً فقد أجبتُ عنه فيما تقدَّمَ في (الالتِزامِ اللفظيِّ) .

العنصرُ السَّابعُ : الالتِزامُ التّفسيريُّ العدَدِيُّ :

لقد تقدَّمَ في المبحثِ الخامسِ من التمهيدِ أنَّ كلَّ مُفسِّرِ ضميرٍ له رُتْبةٌ وجِنْسٌ وعددٌ يَخْتصُّ به ويَدُلُّ عليه ويُميِّزُه، و أنَّ مجموعَ مُفسِّراتِ الضمائرِ ثمانيةَ عَشَرَ (انظر الجدول رقم ١) ، وكذلك هو الشأنُ مع مُفسِّراتِ ضميرِ الفاعلِ بالتفصيلِ الآتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

وأعني بذلك أنّ ضمائرَ الفاعلِ المُسنَدةَ إلى الفعلِ الماضي يَلزَمُها التفسيرُ بثمانيةَ عشَرَ مُفسِّراً التِزاماً عدديّاً واجباً ، مُتوافقاً في ذلك مع جميع مُفسِّراتِ الضمائر العربيّة الأخرى ، التي هي : ضمائرُ الرفع المنفصلة ، و ضمائرُ النّصبِ المنفصلة ، و ضمائرُ النّصب المتّصلة ، و ضمائرُ الجرِّ المتّصلة ؛ وإنَّما كان الفعلُ الماضي مع ضمائرِ فاعلِهِ كذلك ؛ لأنّه يُسنَدُ إلى الرُّتَبِ الثلاثةِ جميعاً (انظر الجدول رقم ٤)، فإذا أُسنِدَ إلى رُتْبةِ التَّكَلُّمِ فإنَّ ضميرَي هذه الرُّتْبةِ تُفسِّرُهما ستٌّ مُفسِّراتٍ ، كما هو مُوضَّحٌ بالجدول.

وكذلك لو أُسنِدَ إلى رُتْبةِ الخِطابِ فإنَّ ضمائرَ هذه الرُّتْبةِ الخمسةَ تُفسِّرُها ستٌّ مُفسِّراتٍ ، كما هو مُوضَّحٌ بالجدول أيضاً .

وكذلك أيضاً لو أُسنِدَ إلى رُتْبةِ الغَيْبةِ فإنَّ ضمائرَ هذه الرُّتْبةِ الخمسةَ تُفسِّرُها ستٌّ مُفسِّراتٍ ، كما هو مُوضَّحٌ بالجدول أيضاً .

وكذلك ضمائرُ الفاعلِ المُسنَدةُ إلى الفعلِ المضارعِ يَلزَمُها التفسيرُ بثمانيةَ عشَرَ مُفسِّراً التِزاماً عدديّاً واجباً ، مُتوافقاً في ذلك مع جميع مُفسِّراتِ الضمائر العربيّة الأخرى (انظر الجدول رقم ٥) ، كما تقدَّمَ التفصيلُ مع الفعلِ الماضي .

وأمَّا ضمائرُ الفاعلِ المُسنَدةُ إلى فعلِ الأمرِ فإنَّها تُفسَّرُ بستِّ مُفسِّراتٍ لا غيرُ (انظر الجدول رقم ٦) ؛ والسببُ في ذلك أنَّ فعلَ الأمرِ يدُلُّ على الطلبِ ، والطلبُ عقْلاً لا يُوجَّهُ إلّا إلى مُخاطَبٍ حاضرٍ ، ولا يجُوزُ عقلاً أنْ يُوجَّهَ إلى مُتَكلِّمٍ أو إلى غائبٍ[٤٣] ، من أجلِ تلك العقلانيّةِ امتَنَعَتِ العربُ من إسنادِ فعلِ الأمرِ لهاتينِ الرُّتْبتَينِ ، وخصَّتْ إسنادَه برُتْبةِ الخطابِ ومُفسِّراتِهِ الستّةِ فقط .

ثُمَّ إنّي أرى في هذا الالتِزامِ العدديّ لمُفسِّراتِ ضميرِ الفاعلِ دليلاً يُحْتَجُّ بمِثلِهِ على اعتبار المستترِ ضميراً لا علامةً ، واسماً مَنويّاً لا اسماً مَلْغِيّاً ، خلافاً لمَنْ ادَّعى كونَهُ علامةً أو اسماً مَلغِيّاً ، وهو دليلٌ يَنضافُ إلى الأدِلَّةِ المعروفةِ والمذكورةِ في المصنَّفاتِ النَّحويّةِ ؛ و وجْهُ الاستدلالِ بالالتزامِ العدديِّ أنَّ ضميرَ الفاعلِ المُستترِ به كانتْ تُسْتَكْمَلُ المَنْظُومةُ العدديّةُ التفسيريّةُ الثمانية عشْرة ، فمثلاً فإنَّ الفعلَ الماضي تَدُلُّ ضمائرُ فاعلِه الملفوظةُ على ستّةَ عشَرَ مُفسِّراً ، وبضميرَي فاعلِهِ المستَتِرَينِ يَكْتَمِلُ عِقْدَ الثمانيةَ عَشَرَ مُفسِّراً (انظر الجدول رقم ٤) .

وكذلك الفعلُ المضارعُ تَدُلُّ ضمائرُ فاعلِه الملفوظةُ على تِسعِ مُفسِّراتٍ ، وبضمائرِه المستترةِ يَكْتَمِلُ عِقْدَ الثمانيةَ عَشَرَ مُفسِّراً (انظر الجدول رقم ٥) .

وكذلك فعلُ الأمرِ تَدُلُّ ضمائرُ فاعلِه الملفوظةُ على خمسِ مُفسِّراتٍ ، وبضميرِه الوحيدِ المستترِ يَكْتَمِلُ عِقْدَ مُفسِّراتِه الستِّ (انظر الجدول رقم ٦) . ولم أرَ أحداً من النَّحويّينَ استدلَّ بهذا الدّليلِ أو أشارَ إليه .

الخاتِمةُ و نتائجُ البحثِ

و قد خلُصَ البحثُ في خِتامِهِ – بفضل اللهِ ورحمتِهِ – إلى عِدَّةِ نتائجَ ، وهي:

(١) أنَّ جميعَ ضمائرِ الفاعلِ لها أحكامٌ واجبةٌ مُلتَزَمةٌ ، لا جوازَ فيها ولا تردُّدَ .

(٢) أنَّ ستاً من تلك الأحكامِ والعناصرِ قد تَفرَّدَ بها ضميرُ الفاعلِ دونَ سائرِ الضمائرِ .

(٣) توصَّلَ البحثُ إلى أنَّ تلك الأحكامَ المُلتَزَمةَ سبعةُ أحكامٍ حَصْراً ، وسبعةُ عناصرَ اصطلاحاً .

(٤) أثبتَ البحثُ أنَّ إسنادَ ضميرِ الفاعلِ إلى الفعلِ في الاستعمالِ العربيِّ يَسيرُ وَفْقَ نظامٍ لُغويٍّ تركيبيٍّ مُنضَبطٍ غايةَ الانضباطِ ، ومُنتظِمٍ غايةَ الانتِظامِ ؛ فأثبتَ البحثُ أنَّه نظامٌ يَستَحِقُ أنْ يَنطَلِقَ عليه مُسمَّى النَّظريّةِ .

(٥) توصَّلَ البحثُ إلى إنشاءِ جداولَ توضيحيّةٍ لضمائرِ الفاعلِ معَ أفعالِهِ ومُفَسِّراتِه لم يُسبقْ إلى مثلها .

(٦) أنَّ ضمائرَ الفاعلِ لها ألفاظٌ مخصوصةٌ لا تُستَعمَلُ إلّا له أو لنائبه.

(٧) أنَّ ضمائرَ الفاعلِ تَلتزِمُ الاتصالَ بأفعالِها المُسْنَدَةِ هي إليها ، فلا تتَّصِلُ أبداً لا بالأسماءِ ولا بحروفِ المعاني .

(٨) أنَّ ضمائرَ الفاعلِ تلتزِمُ الاتّصالَ قياساً ، ولا تُستعمَلُ مُنفصلةً .

(٩) أنَّ ضميرَ الفاعلِ المستترَ ضميرٌ مُتّصلٌ حُكماً ، واحتجَّ البحثُ لذلك بثلاثةِ أدِلَّةٍ .

(١٠) أنَّ ضميرَ الفاعلِ المُتّصلَ البارزَ لا يَحِلُّ مَحلَّهُ لا ضميرٌ مُنفصلٌ ولا مُستترٌ .

(١١) أنَّ ضميرَ الفاعلِ المستترَ وجوباً والمستترَ جوازاً لا يَحِلُّ مَحلَّهُما لا ضميرٌ بارزٌ مُتّصلٌ ولا مُنفصلٌ .

(١٢) لا يكادُ يُوجدُ خلافٌ بينَ النَّحويّينَ حولَ تلكَ العناصرِ المُلْتَزَمةِ .

(١٣) انفردَ البحثُ بالاحتجاجِ لاسميّةِ الضميرِ المستتر واعتبارِ وجودِه والإسنادِ إليه بدليلٍ لم يُسبقْ إلى مِثلِهِ ، وهو دليلُ الالتزامِ التفسيريِّ العدَديِّ .

الهوامش

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه٢١/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣/١.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبَريّ ٤٤/١.

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب /١٨ .

(٤) ينظر : المعجم الفلسفيّ / ٢٠٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٨٤/٣ .

(٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبَريّ ٤٧٣/١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة ٣١٦/١ .

(٨) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرُّمَّانيّ ١٥١٩/٣ .

(٩) ينظر : التسهيل لابن مالك /٢٢ .

(١٠) ينظر : الارتشاف ٩١١/٢ .

(١١) ينظر : الهمع ١٩٤/١ .

(١٢) تَجِدُها مبثوثةً في كُتُبِ النّحو ، ولا تخلو المصنّفاتُ النّحويَّةُ من ذِكْرِ بعضِها .

(١٣) ينظر : الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ/١١٨ .

(١٤) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع٣٠٣/١ .

(١٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٨١/٨ .

(١٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٨٠/٢ ،و شرح الكافية للرضيّ ٤١١/٢ .

(١٧) ينظر : شرح الألفيّة لابن الناظم /٥٦ .

(١٨) ينظر : شرح قطر الندى لابن هشام /١٢٩ .

(١٩) ينظر : اللمع لابن جني / ١٦٠ –١٦٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٠٤/١–٣٠٧ .

(٢٠) ينظر : أسرار العربيّة / ٣٤٣–٣٤٤ ، بتصرفٍ يسير .

(٢١) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٠٥/١ ، و ترشيح العلل في شرح الجمل / ٣٣٨ .

(٢٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩١/١.

(٢٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل ٤٤٥/١.

(٢٤) زيادة لابد منها غير موجودة في المتن ، وعلّقَ عليها المحقق بوجودها في إحدى النسخ ، قلتُ: وهو الصواب . ينظر : المرجع السابق .

(٢٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٤/١ .

(٢٦) ينظر : الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢٧) ينظر: الأصول ١١٧/٢.

(٢٨) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢٨٥/١-٢٨٦.

(٢٩) ينظر : الإنصاف ٤٧٤/٢، المسألة ٦٦.

(٣٠) ينظر : الكتاب ٣٧٧/٢-٣٧٨.

(٣١) ينظر : سورة المائدة / آية ٢٤ .

(٣٢) ينظر : سورة البقرة / آية ٣٥ .

(٣٣) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٥١.

(٣٤) ينظر : الارتشاف ١٩٤٧/٤.

(٣٥) ينظر: ثمار الصناعة ١٥٣.

(٣٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٨٦ .

(٣٧) قال أبو حيّان في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾ من الآية ٣٥ من سورة البقرة : وقد تظافرتْ نصوصُ النحويين والمعربين على ما ذكرناه من أنّ (وزوجُك) معطوفٌ على الضمير المستكنّ في (اسكن) .

(٣٨) ينظر : الكتاب٣٥٠/٢-٣٥١.

(٣٩) ينظر: المرتجل/ ٢٨٦ .

(٤٠) ينظر : التصريح ١٠٢/١.

(٤١) ينظر : سورة البقرة / آية ٢٨٢ .

(٤٢) ينظر : المقاصد الشافية ٢٧٦/١.

(٤٣) ينظر : الكافي لابن أبي الربيع ٣٩٧/٢.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ ، ت/ د. رجب عثمان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ الأولى ، عام ١٤١٨هج .

٢- أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ت / محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

٣- الأصول في النحو ، لابن السراج ، ت / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هج

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .

٥- الإيضاح ، لأبي علي الفارسيّ ، ت/ د. كاظم بحر المرجان ، مكتبة عالم الكتب ، ط/ الثانية ، عام ١٤١٦هج .

٦- الإيضاح في شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، ت/ د. إبراهيم محمد ، الناشر / دار سعد الدين ، ط/ الثالثة ،عام ١٤٣٤هج .

٧- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان ، عناية / صدقي محمد جميل ، دار الفكر .

٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع، ت / د. عياد الثبيتي، ط / الأولى ، دار الغرب الإسلامي .

٩- ترشيح العلل في شرح الجمل ، لصدر الأفاضل الخوارزميّ ، ت/ عادل العميري ، الناشر / جامعة أم القرى ، ط/ الأولى ، عام ١٤١٨هج .

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات ، الناشر / دار الكاتب العربيّ ، عام ١٣٨٧هج .

١١- التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، وبهامشه حاشية يس العليمي ، دار الفكر .

١٢- ثمار الصناعة في علم العربية ، للجليس الدينوريّ ، ت/ د. محمد خالد فاضل ، الناشر / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، عام ١٤١١هج .

١٣- شرح الألفية ، لابن الناظم ، ت / د.عبدالحميد السيد ، دار الجيل .

١٤- شرح الكافية ، للرضي ، ت / يوسف حسن عمر ، ط/ الثانية، عام ١٩٩٦م .

١٥- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ت/ علي محمد معوّض وآخر ، دار الكتب العلميّة .

١٦- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب .

١٧- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، ت/ جمال عبدالعاطي مخيمر ، الناشر / مكتبة نزار الباز ، ط/ الأولى ، عام ١٤١٨هج .
١٨- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ت/ سلوى عرب ، الناسر / جامعة أم القرى ، عام ١٤١٨هج .
١٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاريّ ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصريّة ، عام ١٩٩٢م .
٢٠- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه حاشية السجاعي ، ت/ عرفات مطرجي ، عام ١٤١٨هـ .
٢١- شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصليّ ، ت/ د. علي الشومليّ ، دار الكنديّ ، ط/ الأولى ، عام ١٤٢١هج .
٢٢- شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، ت/ د. شريف النّجار ، الناشر/ دار السلام ، ط/ الأولى ، عام ١٤٤٢هج .
٢٣- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافيّ ، ت/ د. عبدالمعطي أمين قلعجي ، الناشر / شركة القدس ، ط/ الأولى .
٢٤- كتاب سيبويه ، ت/ عبدالسلام محمد هارون ، ط/ الثالثة ، عام ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعُكبَريّ ، ت/ غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، ط/ الأولى ، عام ١٤١٦هج .
٢٦- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، ت/ حامد المؤمن ، مكتبة عالم الكتب ، ط/ الثانية ، عام ١٤٠٥ هج .
٢٧- المرتجل ، شرح جمل الجرجانيّ ، لابن الخشّاب ، ت/ علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هج .
٢٨- المعجم الفلسفي ، الناشر / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة ، القاهرة ، عام ١٤٠٣.
٢٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق الشاطبي ، ت/ د. عياد الثبيتي وآخرين ، منشورات جامعة أم القرى ، ط/ الأولى ، عام ١٤٢٨هـ .
٣٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ت/ عبدالسلام هارون و عبدالعال مكرم ، ط / الثانية ، مؤسسة الرسالة ، عام ١٤٠٧هـ .

References

1. "Irtishaf Ad-Darb Min Lisan Al-Arab" by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Dr. Rajab Othman, published by Maktabat Al-Khanji in Cairo, 1st Edition, 1418 AH.

2. "Asrar Al-Arabiyya" by Ibn Al-Anbari, edited by Muhammad Bahja Al-Baytari, published by Al-Majma' Al-'Ilmi Al-'Arabi in Damascus.

3. "Al-Usul Fi Al-Nahw" by Ibn Al-Sarraj, edited by Abdul Hussein Al-Fatli, 3rd Edition, 1417 AH.

4. "Al-Inṣāf Fi Masā'il Al-Khilāf" by Ibn Al-Anbari, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Fikr.

5. "Al-Izah" by Abu Ali Al-Farsi, edited by Dr. Kazim Bahru Al-Murjan, Maktabat 'Alam Al-Kutub, 2nd Edition, 1416 AH.

6. "Al-Izah Fi Sharh Al-Mufassal" by Ibn Al-Hajib, edited by Dr. Ibrahim Muhammad, published by Dar Saad Al-Din, 3rd Edition, 1434 AH.

7. "Al-Bahr Al-Muheet Fi Al-Tafsir" by Abu Hayyan, with attention by Siddiqi Muhammad Jameel, Dar Al-Fikr.

8. "Al-Basit Fi Sharh Jumal Al-Zajjaji" by Ibn Abi Al-Rabi', edited by Dr. Ayad Al-Thabiti, 1st Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami.

9. "Tarshih Al-'Ulul Fi Sharh Al-Jumal" by Sadr Al-Afadil Al-Khwarizmi, edited by Adel Al-'Umairi, 1st Edition, Umm Al-Qura University, 1418 AH.

10. "Tasheel Al-Fawa'id Wa-Takmil Al-Maqasid" by Ibn Malik, edited by Muhammad Kamil Burkat, published by Dar Al-Katib Al-Arabi, 1387 AH.

11. "Al-Tasrih 'ala Al-Tawdih" by Sheikh Khalid Al-Azhar, with a margin by Yasin Al-'Alimi, Dar Al-Fikr.

12. "Thamar Al-Sina'ah Fi 'Ilm Al-Arabiyyah" by Al-Jalis Al-Dinuri, edited by Dr. Muhammad Khalid Fadhil, published by Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1411 AH.

13. "Sharh Al-Alfiyyah" by Ibn Al-Nadim, edited by Dr. Abdul Hamid Al-Sayyid, Dar Al-Jil.

14. "Sharh Al-Kafiyya" by Al-Rudhi, edited by Yusuf Hasan 'Umar, 2nd Edition, 1996 AD.

15. "Sharh Al-Kafiyya Al-Shafiya" by Ibn Malik, edited by Ali Muhammad Ma'wad and others, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya.

16. "Sharh Al-Mufassal" by Ibn Ya'ish, 'Alam Al-Kutub.

17. "Sharh Al-Muqaddimah Al-Kafiyya Fi 'Ilm Al-I'rab" by Ibn Al-Hajib, edited by Jamal Abdul 'Ati Mukhaymar, published by Maktabat Nizar Al-Baz, 1st Edition, 1418 AH.

18. "Sharh Jumal Al-Zajjaji" by Ibn Kharruf, edited by Sulwa 'Arab, published by Umm Al-Qura University, 1418 AH.

19. "Sharh Shudhur Al-Dhahab Fi Ma'rifat Kalam Al-Arab" by Ibn Hisham Al-Ansari, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Maktabah Al-'Asriyya, 1992 AD.

20. "Sharh Qatr Al-Nada Wa-Ball Al-Sada" by Ibn Hisham Al-Ansari, with Hashiyah Al-Saja'i, edited by 'Arifat Matraji, 1418 AH.

21. "Sharh Kafiyya Ibn Al-Hajib" by Ibn Jumma Al-Mawsili, edited by Dr. Ali Al-Shawamli, Dar Al-Kandiy, 1st Edition, 1421 AH.

22. "Sharh Kitab Sibawayh" by Al-Rummani, edited by Dr. Sharif Al-Najjar, published by Dar Al-Salam, 1st Edition.

23. "Sharh Kitab Sibawayh" by Al-Sarafi, edited by Dr. Abdul Ma'ti Amin Qalaji, published by Sharikat Al-Quds, 1st Edition.

24. "Kitab Sibawayh" edited by Abdul Salam Muhammad Harun, 3rd Edition, 1408 AH, Maktabat Al-Khanji, Cairo.

25. "Al-Lubab Fi 'Ulul Al-Bina' Wa Al-I'rab" by Al-'Ukbari, edited by Ghazi Muktat Tuleimat, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, 1st Edition, 1416 AH.

26. "Al-Lama' Fi Al-Arabiyya" by Abu Al-Fath 'Uthman bin Jinni, edited by Hamed Al-Mu'min, Maktabat 'Alam Al-Kutub, 2nd Edition, 1405 AH.

27. "Al-Murtajal, Sharh Jumal Al-Jurjani" by Ibn Al-Khashshab, edited by Ali Haydar, Damascus, 1392 AH.

28. "Al-Mu'jam Al-Falsafi" published by Al-Hay'ah Al-'Amah Lishu'un Al-Matabi' Al-Amiriyyah, Cairo, 1403.

29. "Al-Maqasid Al-Shafiyya Fi Sharh Al-Khilasah Al-Kafiyya" by Abu Ishaq Al-Shatibi, edited by Dr. Ayad Al-Thabiti and others, published by Umm Al-Qura University, 1st Edition, 1428 AH.

30. "Hum' Al-Hawamish Fi Sharh Jumal Al-Jawamish" by Al-Suyuti, edited by Abdul Salam Harun and Abdul 'Al Makkram, 2nd Edition, 1407 AH.